

Distr.: General
26 April 2021
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

15-6 تموز/يوليه 2021

التعافي المستدام والمرن من آثار جائحة كوفيد-19 على
نحو يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية
المستدامة: بناء مسار شامل وفعال لتحقيق خطة التنمية
المستدامة لعام 2030 في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل
التنمية المستدامة

موجز تجميعي للمساهمات الطوعية المقدمة من اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمننديات الحكومية الدولية

مذكرة من الأمانة العامة

تقدّم هذه الوثيقة موجزا تجميعيا للمساهمات الطوعية التي أعدتها اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمننديات الحكومية الدولية من أجل الإسهام في الاستعراض المواضيعي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الذي يجريه المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وقُدمت المساهمات استجابة لدعوة رئيس المجلس الواردة في رسالته المؤرخة 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020⁽¹⁾ والموجهة إلى رؤساء تلك الهيئات، والتي طلب إليهم فيها أن يقدموا إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة مدخلات جوهرية تُسلط الضوء على مساهمات هيئاتهم

(1) يمكن الاطلاع عليها عن طريق هذا الرابط: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/27075ECOSOC_President_Letter_18_11_20.pdf



في تنفيذ خطة عام 2030⁽²⁾. والنصوص الكاملة للمساهمات التي وردت لاستخدامها في إعداد هذا التقرير التجميعي متاحة على الموقع الشبكي للمنتدى⁽³⁾.

(2) استُفيد في إعداد هذه الوثيقة من المساهمات التي قدمتها: (أ) اللجان الفنية وهيئات الخبراء التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التالية: لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ولجنة المخدرات، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ولجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة وضع المرأة، ولجنة السياسات الإنمائية، ولجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، ولجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية، ولجنة الأمم المتحدة الإحصائية؛ (ب) اللجان الإقليمية التالية: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (انظر أيضا التقارير الصادرة عن المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة التي عقدتها اللجان الإقليمية والمقدمة كوثائق إلى المنتدى)؛ (ج) الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة والهيئات ذات الصلة التالية: مجلس حقوق الإنسان، وجمعية الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، ولجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، ولجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، ولجنة مشاكل السلع الأساسية، ولجنة الزراعة، ولجنة مصايد الأسماك، ولجنة الغابات، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأمانة الاتفاقية الدولية لحماية النباتات، والمنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومركز التجارة الدولية، وأمانة المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، والشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، واللجنة التوجيهية المعنية بهدف التنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030 التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومركز التراث العالمي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهيئة الدستور الغذائي، وفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وجامعة الأمم المتحدة، وأمانة اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وأمانة اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، وبروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية؛ (د) هيئات حكومية دولية أخرى: أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، والشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومنتدى جزر المحيط الهادئ.

(3) انظر: <https://sustainabledevelopment.un.org/inputs/>.

أولا - مقدمة

1 - يوفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة محفلا مركزيا لمتابعة واستعراض التقدم المحرز على الصعيد العالمي نحو تنفيذ قرار الجمعية العامة 1/70، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030". وتمشيا مع الفقرة 82 من خطة عام 2030، يبسر المنتدى تبادل الخبرات، بما يشمل النجاحات المحققة والتحديات الماثلة والدروس المستخلصة. ويوفر المنتدى أيضا القيادة السياسية والتوجيه والتوصيات المتعلقة بالمتابعة، ويعزز اتساق سياسات التنمية المستدامة وتنسيقها على نطاق المنظومة.

2 - وفي الفقرة 85 من خطة عام 2030، دعت الجمعية العامة إلى أن يحتضن المنتدى السياسي الرفيع المستوى استعراضات مواضيعية للتقدم المحرز على صعيد أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الاستعراضات المتعلقة بالمسائل الشاملة. ووفقا للولايات القائمة، فإن الاستعراضات التي يجريها المنتدى للتقدم المحرز والإنجازات العالمية والتحديات تدعمها استعراضات تجريها اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية، بما يجسد الطابع المتكامل للأهداف وما يربطها من صلات.

2 - ولذلك دعا رئيس المجلس اللجان الفنية وهيئات الخبراء التابعة للمجلس وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية، بما في ذلك المنتديات العالمية والأليات التي تقودها المنظمات الحكومية الدولية التي تسهم في تنفيذ خطة عام 2030، إلى تقديم إسهاماتها وحصيلة مداولاتها ذات الصلة فيما يتعلق بكيفية معالجتها لأهداف التنمية المستدامة المشمولة بالاستعراض من منظور موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2021، وهو: "التعافي المستدام والمرن من آثار جائحة كوفيد-19 على نحو يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة: بناء مسار شامل وفعال لتحقيق خطة عام 2030 في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة". وسيستعرض المنتدى التقدم المحرز في سبيل تحقيق الهدف 1، بشأن القضاء على الفقر، والهدف 2، بشأن القضاء على الجوع، والهدف 3، بشأن ضمان الصحة الجيدة والرفاه، والهدف 8، بشأن تشجيع العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف 10، بشأن الحد من أوجه عدم المساواة، والهدف 12، بشأن ضمان الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والهدف 13، بشأن اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تغير المناخ، والهدف 16، بشأن تعزيز السلام والعدالة والمؤسسات القوية، والهدف 17، بشأن تعزيز الشراكات. وسينظر الاستعراض أيضا في الطابع المتكامل والمترايط وغير القابل للتجزئة الذي تتسم به أهداف التنمية المستدامة. ولا تقترح مساهمات الهيئات الحكومية الدولية إنشاء قناة رسمية تقدم من خلالها المعلومات إلى المنتدى أو تعديل ولاية أي كيان أو طريقة حوكمته.

4 - وتستند هذه الوثيقة إلى توليفة من المساهمات الطوعية الواردة حتى 31 آذار/مارس 2021⁽⁴⁾. وهي تقدم تحليلا موجزا لكيفية استجابة الهيئات الحكومية الدولية لموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2021 والأهداف المشمولة بالاستعراض، بما في ذلك التوصيات الرئيسية، استنادا إلى عملها، وللإجراءات الرامية إلى التعجيل بتحقيق التعافي المستدام والمرن من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

(4) يمكن الاطلاع على المساهمات الواردة بعد 31 آذار/مارس وجميع الإقادات المقدمة الأخرى عن طريق الرابط التالي:

<https://sustainabledevelopment.un.org/inputs/>

ثانيا - آثار جائحة كوفيد-19 على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالاستعراض في عام 2021

5 - لقد أثرت جائحة كوفيد-19 على جميع الأهداف المشمولة بالاستعراض هذا العام، وأدت إلى انحسار التقدم الذي تحقق في بلوغ الأهداف 1 و 2 و 3 و 8 و 10. وتضمنت الإسهامات المقدمة إلى المنتدى تقييماً لمجموعة واسعة من الآثار التي لحقت بأهداف وغايات مترابطة بسبب الأزمات الصحية والاقتصادية التي كان لها تأثير أوسع نطاقاً على التقدم.

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان⁽⁵⁾

6 - بعد ما يقرب من 25 عاماً من المضي بشكل متسق في الحد من الفقر، من المتوقع أن تؤدي الجائحة إلى عكس مسار هذا الاتجاه العالمي للمرة الأولى منذ عام 1996. فقد أدت الجائحة إلى زيادة كبيرة في خطر العيش في فقر، ولا سيما بالنسبة للنساء، ويرجع ذلك أساساً إلى تمثيلهن المفرط في العمالة غير المستقرة وغير الرسمية. كما أن الانكماش الاقتصادي الناجم عن الجائحة سيدفع من يعيشون بالفعل في فقر مدقع إلى المزيد من العوز. وفي أقل البلدان نمواً، من المتوقع أن يكون معدل الفقر الإجمالي قد ارتفع بمقدار 2,4 نقطة مئوية، ليصل إلى نحو 39 في المائة، في عام 2020. وبالتالي، فإن احتمالات القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030 هي أقل مما كانت عليه قبل الجائحة.

7 - وفي حين أن ملايين الأسر قد دُفعت إلى براثن الفقر بسبب فقدان الدخل، فإن الأسر المعيشية الفقيرة أصلاً كانت أكثر عرضة بكثير للمعاناة من الخسائر، ولا سيما تلك التي تعمل في الاقتصاد غير الرسمي والتي شلت تدابير الإغلاق سبل كسب الرزق بالنسبة لها. وقد أثرت التدابير المتخذة لتسطيح المنحنى بشكل خاص على المهاجرين، وكذلك على أسرهم ومجتمعاتهم الأصلية ومجتمعات العبور والمقصد. وتترتب على هذه الحالة عواقب تغير حياة الأطفال، وتضرر بهم بشكل غير متناسب بسبب ضعفهم الناجم عن صغر سنهم.

8 - وقد أدت الآثار المتعددة الأوجه لهذه الجائحة إلى تعميق انعدام الأمن وعدم المساواة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما بسبب البطالة حيث فقد العاملون في مهن معينة، كالمهن الخدمية، وظائفهم، وغالباً ما لا تتوفر لهم شبكات ضمان اجتماعي كافية. وتعرض العمال الذين يشغلون وظائف غير مستقرة، بمن فيهم العاملون في القطاع غير الرسمي واقتصاد العربة والعمال المستقلون والعمال المنزليون والعمال المهاجرون، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، إما لفقد وظائفهم أو لخطر فقدانها، وغالباً ما يكون ذلك دون حماية اجتماعية. ولم يتمكن العمال الذين تعرضوا للبطالة الجزئية من الحصول دائماً على الحماية الاجتماعية. وتعرضت للخطر صحة وسلامة العاملين الصحيين والعاملين في وظائف أخرى لها أهمية حاسمة في مكافحة الفيروس.

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

9 - حتى قبل انتشار الجائحة، كان ما يقرب من 690 مليون شخص يعانون من نقص التغذية في جميع أنحاء العالم، وهو ما يدل على زيادة الجوع منذ عام 2014. وكان هناك بليوناً شخص تقريباً لا تتوفر

(5) انظر أيضاً تقرير الأمين العام لعام 2021 عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2021/58).

لهم إمكانية الحصول بانتظام على الغذاء المأمون والمغذي والكافي؛ ولم يكن بوسع ثلاثة بلايين شخص تحمل تكاليف الوجبات الغذائية الصحية. وتؤدي الديناميات المعقدة الناجمة عن تدابير الإغلاق الرامية إلى احتواء المرض إلى إيجاد ظروف ينشأ عنها تعطل المنظومات الغذائية بشكل كبير، وإلى زيادة هائلة في الجوع. وتشير أحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن ما بين 83 و 132 مليون شخص إضافي سيعانون من انعدام الأمن الغذائي كنتيجة مباشرة للجائحة. وهناك ما لا يقل عن 25 بلدا معرضة لخطر حدوث تدهور كبير في الأمن الغذائي بسبب الآثار الاجتماعية الاقتصادية الثانوية لهذه الجائحة. وفي أمريكا اللاتينية، تضاعف عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الغذائية ثلاث مرات تقريبا في عام 2020.

10 - وتوظف النظم الغذائية بشكل مباشر أكثر من بليون شخص وتوفر سبل العيش لـ 3,5 بلايين شخص آخرين. وتؤدي تدابير التخفيف والمكافحة المتعلقة بجائحة كوفيد-19 والركود الناشئ عنها إلى أثر اقتصادي عميق، مما يعرض وظائف الملايين من الأشخاص وسبل عيشهم للخطر، ويمكن أن تعطل الحصول على الدخل، وبالتالي الوصول إلى الغذاء. وبدون القيام بتدخلات لإنقاذ الأرواح واستعادة سبل العيش، يمكن أن يزداد عدد الجياع أكثر من ذلك، لا سيما مع استمرار الجائحة إلى عام 2021. والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة وأسرهم، والعاملون في مجال الأغذية في جميع القطاعات، معرضون للخطر بوجه خاص. ولا تزال إمكانية الحصول على الغذاء، لا توافره، هي التحدي المائل فيما يتعلق بالأمن الغذائي.

11 - وتؤثر الجائحة أيضا تأثيرا سلبيا على نظم الأغذية الزراعية وعلى أداء أسواق وسلاسل إمداد الأغذية والزراعة في جميع أنحاء العالم. ولا تزال أسواق الأغذية تواجه حالة من عدم اليقين بسبب احتمالات ضعف النمو الاقتصادي وعدم استقرار أسواق الطاقة والعملات. وفي حين أثبتت التجارة الزراعية أنها أكثر قدرة على الصمود من التجارة في السلع الأخرى بسبب الطبيعة الأساسية للمنتجات الغذائية، فإن حدوث اضطرابات إضافية في سلاسل الإمداد يمكن أن يبدأ في تقويض هذه القدرة على الصمود، مع ما يترتب على ذلك من عواقب ضارة على الأمن الغذائي العالمي.

12 - كما يمكن أن تتأثر إنتاجية الأغذية في المستقبل، لا سيما إذا لم يتم احتواء الفيروس واستمرت تدابير الإغلاق. ويعتمد كل من مستهلكي ومنتجي المحاصيل الغذائية على الموارد الوراثية النباتية والبذور في الغذاء والتغذية والزراعة وسبل العيش، وتعتمد المنظومات الغذائية على توافر البذور المتنوعة. وقد أثرت الجائحة تأثيرا كبيرا على مستوى إمكانية الحصول على البذور وأثرت على العمليات العالمية والإقليمية المتصلة بمصادر الأسماك وتربية الأحياء المائية.

الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وتعزيز رفاههم في جميع الأعمار

13 - كشفت الجائحة بشكل كبير عن أوجه الضعف القائمة في النظم الصحية في جميع البلدان، بما في ذلك القدرة المحدودة على التكيف والاستجابة بكفاءة للتعامل مع موجات المرضى الجدد مع الحفاظ على استمرارية الرعاية، وعن ثغرات في الموارد من قبيل النقص في القوى العاملة الصحية والمعدات واللوازم الطبية، وعدم كفاية الاستثمارات في البنية التحتية. كما تأثرت أعداد كبيرة من الناس بالاعتماد على نظم التأمين الصحي والحماية الاجتماعية القائمة على العمالة، فضلا عن الرسوم الطبية المرهقة في وقت يعاني فيه الاقتصاد من قيود ويواجه فيه كثير من الناس انعدام الأمن المالي.

14 - وعلاوة على ذلك، كانت الحياة أثناء الإغلاق مجهدة للغاية بالنسبة لكثير من الناس. فقد أغلقت المدارس أبوابها، وكان التفاعل الاجتماعي محدودا إلى حد كبير، مما أثر على الرفاه الاجتماعي والعاطفي للأسر والأطفال، وأدى إلى زيادة تعاطي مواد الإدمان والعنف المنزلي في بعض الأسر المعيشية. كما أدت زيادة الإجهاد في المنزل إلى تفاقم العلاقات التي لم تكن مستقرة من قبل، مع ما يترتب على ذلك من آثار على رفاه الأطفال.

15 - وإلى جانب الآثار المباشرة للجائحة على الأمراض والوفيات، أدى عدم استدامة الخدمات الصحية الأساسية بشكل كامل إلى زيادة معدل الاعتلال والوفيات الناجمة عن الأخطار الصحية التي يمكن الوقاية منها، بما في ذلك الأمراض السارية وغير السارية، وأثر سلبا على صحة النساء والمواليد الجدد وبقائهم على قيد الحياة، وعرض للخطر توفير التطعيمات الروتينية. واضطرت بلدان كثيرة إلى وقف البرامج والتدخلات الوقائية، مما أدى إلى إبطاء معدل التقدم مقارنة بمعدله السابق. ويتطلب التعامل مع الجائحة إمكانية موسعة للحصول على مجموعة واسعة من المنتجات الطبية وغيرها من التكنولوجيات، بما في ذلك معدات الحماية وبرامجيات تتبع المخالطين، والأدوية، ووسائل التشخيص، واللقاحات والعلاجات، التي غالبا ما تكون نادرة، ولا سيما في البلدان الفقيرة. وأدى التعامل مع الجائحة أيضا إلى زيادة النفقات الطبية، نتيجة لممارسات منها الاستخدام العشوائي للمطهرات والكمادات والقفازات والتخلص العشوائي منها.

16 - وخلال الجائحة، كان العلم والتكنولوجيا والابتكار عوامل تمكين رئيسية في الاستجابة للاضطرابات الصحية والاقتصادية والاجتماعية. وتستخدم حاليا أدوات من ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم استحداث ونشر وسائل التشخيص، والفحوصات المجتمعية والذاتية، والتتبع الرقمي للمخالطين. والتعاون العلمي الجاري وتبادل المعارف هما أيضا أمران ضروريان لتطوير اللقاحات الفعالة واختبارها وبدء تقديمها.

17 - والمنصات والحلول الرقمية ضرورية للحفاظ على استمرارية الخدمات وتقديم الدعم والمشورة للسكان والمجتمعات التي يصعب الوصول إليها بالوسائل التقليدية. ويمكن أن تُستخدم هذه التكنولوجيات لضمان الاستمرارية الاجتماعية والتعليمية والتجارية، وأن تنشر معلومات التحذير المناسبة التوقيت والمتحقق منها، وأن تدعم الالتزام بتدابير السلامة مثل الحجر الصحي. وتوفر نظم تجميع البيانات رؤى متعمقة في الجوانب الوبائية وتؤدي دورا هاما في الرصد المتعلق بجائحة كوفيد-19. وقد وفر هذا النهج زخما لبعض جهود الرقمنة التي يمكن أن يكون لها أثر إيجابي أطول مدى، وأسفر عن الاعتراف بأن البلدان يجب أن تركز بدرجة أكبر على رفع مستوى العلم والتكنولوجيا والابتكار من الناحيتين السياساتية والعملية، مع ضمان أن تعود المنافع الإنمائية للعلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالفائدة على الناس كافة على قدم المساواة.

18 - وأثارت الجائحة أيضا دعوات إلى إقامة علاقة جديدة مع الطبيعة من أجل الحد من خطر انتقال عوامل ممرضة حيوانية إلى الإنسان في المستقبل. والعوامل التي تدفع بظهور الأمراض الحيوانية المصدر هي مزيج معقد من فقدان الموائل وفقدان التنوع البيولوجي، وارتفاع الكثافة السكانية البشرية، وتغير المنظومات الغذائية، وتحويل الأراضي إلى استخدامات أخرى، وإزالة الغابات لأغراض الزراعة المكثفة، وممارسات التجارة والسفر المعولمة، وتغير المناخ، وعوامل أخرى. ويؤدي فقدان التنوع البيولوجي وإزالة الغابات وتفتت الغابات إلى زيادة خطر ظهور أمراض معدية. والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية هو أيضا عامل في انتشار الأمراض الحيوانية المصدر.

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

19 - أضرت جائحة كوفيد-19 بالاقتصادات الوطنية، إذ أدت إلى عكس مسار عقود من النمو والتنمية، وتسببت في فقدان الوظائف، وتدني الإيرادات، وانخفاض النتائج الصحية، وهو ما أثر كله تأثيراً مباشراً على الهدف 8 ثم على الهدفين 1 و 10، فضلاً عن العديد من الأهداف والغايات الأخرى. ونتيجة لإغلاق الحدود وتدابير التباعد البدني، واجهت معظم الحكومات تقلصاً كبيراً في النشاط الاقتصادي، وحالات ركود، وحالات عجز في الميزانية، في حين واجه السكان انخفاضاً في فرص الحصول على الدخل والعمالة والغذاء. وأدت قيود الاقتصاد الكلي اللاحقة إلى تدهور كبير في قدرة الحكومات على بناء مؤسسات قادرة وفعالة وراسخة.

20 - وقد حدثت الجائحة في مرحلة كان فيها النظام التجاري المتعدد الأطراف يعاني من إجهاد موجود أصلاً. فقد أدت التوترات التجارية المستمرة والزيادة الحادة في القيود التجارية المفروضة منذ عام 2017 إلى تباطؤ نمو تجارة السلع العالمية من عام 2017 إلى عام 2019. وفي عام 2020، انخفضت تجارة السلع العالمية أكثر من ذلك، بنسبة تُقدر بـ 5,3 في المائة. غير أن هذا الانخفاض يمثل تحسناً كبيراً عن التوقعات السابقة بوقوع انخفاض نسبته 12,9 في المائة، وتحققت هذه النسبة الأقل إلى حد كبير نتيجة لسياسات التحفيز المالي والنقدي القوية التي اعتمدتها الحكومات في جميع أنحاء العالم. كما أسهم في هذا المستوى الضئيل نسبياً من الانخفاض اتباع نهج مقيد إزاء الحمائية التجارية واتخاذ تدابير للتخفيف من القيود على مدى عام 2020، فضلاً عن التحول إلى العمل عن بعد والابتكار في مجال الأعمال التجارية في أماكن كثيرة.

21 - وقد تباينت آثار تراجع التجارة فيما بين البلدان، وضمن السكان على الصعيد الوطني، وبحسب القطاع. فقد تضررت من الجائحة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أكثر من الشركات الكبيرة. ومن بين هذه المشاريع، كانت تلك العاملة في مجال الخدمات الأكثر تضرراً، مع الإبلاغ عن تضرر المشاريع العاملة في مجال السكن والخدمات الغذائية بقدر أكبر. وتضررت أيضاً قطاعات الصناعات غير الغذائية، والسفر والنقل، وقطاعاً تجارة التجزئة والجملة، وهي قطاعات كانت المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ممثلة فيها تمثيلاً مفرطاً وكانت تدر الكثير من الإيرادات غير الرسمية. ففي بعض البلدان الأفريقية والآسيوية، تمثل مؤسسات الأعمال الصغيرة غير الرسمية نسبة 90 في المائة من جميع الشركات، ويترتب على مكابذتها في التكيف مع آثار الجائحة تداعيات اقتصادية وبشرية واسعة النطاق. وخلال عمليات الإغلاق، كانت الشركات غير الرسمية تكاد في دفع أجور موظفيها الذين يعتمدون في كثير من الأحيان على ما يتقاضونه من أجر يومي لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

22 - وثمة أدلة على أن المرأة يلحقها أثر سلبي أكبر بسبب عملها بأعداد مفرطة في قطاعات الخدمات الغذائية وتجارة التجزئة وصناعة النسيج والملابس والعمل غير الرسمي. وتضررت بشدة الشركات غير الرسمية التي تديرها النساء والشباب. فوفقاً لدراسة استقصائية أجريت مؤخراً، أفادت نسبة 61 في المائة من الشركات التي تديرها النساء أن عملياتها التجارية تضررت بشدة جراء الأزمة، مقابل نسبة 53 في المائة من الشركات التي يديرها الرجال؛ وأن نسبة 27 في المائة من الشركات التي يديرها الشباب من المحتمل أن تغلق أبوابها بصورة دائمة في غضون ثلاثة أشهر، مقارنة بنسبة 18 في المائة من الشركات التي لا يديرها الشباب؛ وأن نسبة 30 في المائة من الشركات غير الرسمية من المحتمل أن تغلق أبوابها بصورة دائمة في غضون ثلاثة أشهر، مقارنة بنسبة 18 في المائة من الشركات الرسمية.

23 - وعلى الرغم من أن أقل البلدان نموا لم تلحقها من جراء مرض كوفيد-19 في حد ذاته أضرار بالغة، فإن التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للجائحة كانت شديدة. فقد أدى التنوع المحدود للصادرات إلى زيادة قابلية أقل البلدان نموا للتضرر من أثر الجائحة على التجارة العالمية. فقد انخفضت التجارة العالمية في المنتجات الحرجية، على سبيل المثال، بنحو 8 في المائة بسبب الجائحة، وكان عمال الغابات الذين يحصلون على الحد الأدنى من الدعم الاجتماعي - مثل العمال المؤقتين، والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وصغار المزارعين، والنساء - من بين أكثر الفئات تضررا.

24 - وقد أبرزت الأزمة الاقتصادية أهمية الحقوق المتعلقة بضمان الحياة والموارد، حيث إن الأشخاص الذين كانت لديهم حياة أو أشكال أخرى من الضمانات في استخدام الموارد وإدارتها كانوا أقل تضررا، بينما تضررت بقدر أكبر فئات من قبيل النساء والعمال الزراعيين ليست لديها حقوق ملكية أو لم تتح لها إمكانية الحصول على الموارد من الأراضي. ومن غير الواضح حتى الآن ما إذا كان استمرار التراجع الاقتصادي سيؤدي إلى نزاع ملكية الأراضي على نطاق واسع، مما سيتسبب في نشوء اضطرابات اجتماعية أو سيؤدي إلى مزيد من الترتيبات غير الرسمية المتعلقة بالحياة وزيادة الأحياء الفقيرة غير المخطط لها. وبالنسبة لبعض المجتمعات الريفية التي تعيش بالقرب من الغابات، أصبح استغلال هذه الموارد أحد أكثر البدائل المتاحة لهم لجني إيرادات فورية وتوفير الاحتياجات الأساسية، مما يؤدي إلى مزيد انحسار الغابات وتدهورها.

25 - ولا تزال السياحة الدولية متوقفة بعد مرور عام على الأزمة، مع ما يلحقه ذلك من آثار شديدة على العمالة في العديد من أقل البلدان نموا. وقد تحسنت صادرات الصناعات التحويلية في الآونة الأخيرة، ولكن لا يزال من السابق لأوانه التنبؤ بدوام هذا الانتعاش. وقد أدى عدم استقرار الطلب على السلع الأساسية مثل النفط والغاز وانخفاض أسعارها إلى مشاكل في ميزان المدفوعات وآثار سلبية أخرى في عدد من أقل البلدان نموا.

26 - وفي حين ساهمت التكنولوجيات الرقمية في تمكين النظم الاقتصادية من الاستمرار في العمل، جزئيا على الأقل، فإن التعجيل برقمنة الاقتصاد قد أحدث مخاطر جديدة، ولا سيما بالنسبة للمرأة. فالآثار الجنسانية للتكنولوجيات والمفاهيم الجديدة والناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، والتعديل الجيني، وتقنية الكتل المتسلسلة، غير مفهومة تماما. ولهذه الابتكارات التكنولوجية السريعة التغير والواسعة النطاق آثار على العديد من جوانب المجتمعات والاقتصادات. وكثيرا ما تكون المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في المسارات الوظيفية المتصلة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وهناك قلق متزايد من أن التكنولوجيات الجديدة قد تعكس مسار المكاسب التي تحققت قبل الجائحة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، نتيجة للآثار السلبية على عمالة المرأة ومشاركتها في القوى العاملة، فضلا عن الفرص الاقتصادية وفرص كسب العيش.

الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

27 - كشفت الجائحة عن أوجه عدم مساواة غير مقبولة أخلاقيا وسياسيا في الحصول على العلاجات واللقاحات والتكنولوجيات المتصلة بالصحة. ولذلك يكتسي تعزيز التعاون الدولي والالتزام بالتضامن العالمي أهمية بالغة لضمان وصول جميع البلدان إلى تلك المنتجات والخدمات وحصولها على القدرات التكنولوجية والإنتاجية اللازمة لإنتاج الإمدادات الصحية اللازمة لحالات الطوارئ الصحية الحالية والمستقبلية.

28 - وأثرت الجائحة أيضا على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأثرت بصورة غير متناسبة على النساء والفتيات، بسبب أوجه عدم المساواة القائمة سلفا بين الجنسين، والتمييز المتجذر والشامل في كثير من الأحيان، والافتقار إلى القيادة المتوازنة بين الجنسين. ويرتبط العنف الجنساني ضد المرأة ارتباطا وثيقا بأوجه عدم المساواة بين الجنسين. فمنذ ظهور الجائحة، أشارت البيانات الإحصائية وتقارير عديدة إلى أن جميع أشكال العنف الجنساني قد اشتدت، مما أدى إلى "جائحة موازية"، عانت فيها امرأة واحدة من بين كل ثلاث نساء من العنف البدني أو الجنسي الذي يتركبه في الغالب رفاق حميمون أو أفراد من أسرهن.

29 - وقد تؤدي القيود المفروضة لمواجهة تفشي الجائحة إلى أشكال جديدة من التمييز والعنف الجنساني ضد المرأة، ولا سيما النساء المنتميات إلى الفئات المحرومة والنساء اللاتي يقعن في أسفل درجات السلم الاقتصادي. وفي أقل البلدان نموا، كانت النساء والفتيات أشد تضررا من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، حيث إنهن أكثر اعتمادا على القطاع غير الرسمي وأكثر تحملا لأعباء الرعاية غير المدفوعة الأجر. والآثار المترتبة على ذلك ليست اقتصادية فحسب. فالخدمات الصحية معطلة في أقل البلدان نموا إلى حد كبير، مما قد يؤدي إلى عكس مسار التقدم المحرز في مكافحة الأمراض وسوء التغذية وخفض معدلات الوفيات. ويعرقل تحويل الأموال لأغراض التصدي للجائحة حصول المرأة على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

30 - وسلطت الجائحة الضوء أيضا على انعدام المساواة في الحصول على التكنولوجيا الرقمية، وإمكانية الاتصال الرقمي، والقدرة على تحمل التكاليف، ومحو الأمية الرقمية والموارد، مما أسهم في عدم المساواة في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. فأما الذين لديهم إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأولئك الذين لديهم وظائف تعتمد على استخدامهما فقد كانوا في وضع أفضل للتغلب على بعض الصعوبات الناجمة عن الجائحة من أولئك الذين لا يحصلون على مثل هذه التكنولوجيا. وأما أولئك الذين يفتقرون إلى الاتصال الرقمي الميسور التكلفة فقد تضرروا بالمقارنة مع أولئك الذين لديهم إمكانية اتصال من هذا القبيل. وكان العمال اليدويون والعرضيون أقل قدرة على العمل عن طريق الإنترنت من غيرهم.

31 - وتؤثر أوجه عدم الإنصاف في الحصول على التكنولوجيات اللازمة للتعلم عن بعد والتعليم الرقمي تأثيرا غير متناسب على المجتمعات الفقيرة، مما يدل على الأهمية الحيوية لشبكات وخدمات النطاق العريض في إكساب المجتمعات والاقتصادات قوة ومنعة وحسن أداء. وأبرزت أوجه عدم الإنصاف تلك أيضا اعتماد البشرية المتزايد على الاتصال الرقمي لاستمرارية الأعمال، والمعاملات، والتعليم، والتجارة، والخدمات المصرفية، والرعاية الصحية، ومجموعة كاملة من الخدمات الأساسية الأخرى. فالأطفال الذين لا يتيسر لهم استعمال الحواسيب ولا تتاح لهم إمكانية الاتصال الرقمي محرومون من الناحية التعليمية.

32 - وقد تركزت الجهود المتسارعة عالميا للتعامل مع الجائحة على تحسين الهياكل الأساسية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإتاحة الحصول على الخدمات. وأحرز الكثير من التقدم على مدى السنوات العشر الماضية في توسيع نطاق الوصول إلى الهياكل الأساسية والخدمات ذات النطاق العريض واعتمادها. ومع ذلك، لا تزال أوجه عدم المساواة الرقمية - بما في ذلك عدم المساواة في إمكانية استعمال شبكة الإنترنت واعتمادها - سائدة فيما بين البلدان وداخلها. ولئن كانت أوجه عدم المساواة هذه موجودة قبل الأزمة الحالية لكوفيد-19، فقد سلطت الجائحة الضوء كذلك على التفاوتات في النفاذ إلى الاتصال الرقمي العالي السرعة، وأبرزت أيضا قضايا السلامة على الإنترنت مع تحول العديد من الناس إلى العمل والتعلم والتواصل عن طريق الإنترنت. وحتى مع زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في مختلف القطاعات خلال الجائحة، لا يزال 3,7 بلايين شخص غير موصولين بالإنترنت. ثم إن الافتقار إلى القدرة على تحمل التكاليف، وتقييد الوصول إلى الهياكل الأساسية والأجهزة، ورداءة الاتصال الرقمي، وضعف المهارات الرقمية وعدم توفر المحتوى المفيد، كل ذلك يعني أن بلايين الأشخاص غير قادرين على الاستفادة من قوة التحول الرقمي بطريقة يمكن أن تحفز حدوث تحولات جذرية في النتائج الإنمائية.

الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

33 - تراجع الإنتاج والاستهلاك على الصعيد العالمي بسبب الجائحة، مما أثر في التجارة العالمية من خلال شبكة معقدة من صدمات العرض والطلب على حد سواء. فمن جهة العرض، أدت تدابير التباعد البدني وإغلاق الحدود التي اتخذت على الصعيد العالمي من أجل الحد من انتشار كوفيد-19 إلى خفض الطاقة الاستيعابية للشحن الجوي، ووقف الإنتاج الصناعي، وتقليص أنشطة الموانئ، وتقييد قدرة الأعمال التجارية على العمل. ونتيجة لذلك، كانت القدرات الإنتاجية والتصديرية مقيدة بشدة. وأدى عدم القدرة على الحصول على مدخلات الإنتاج إلى انهيار عدد من سلاسل القيمة العالمية. ولم تكن صدمة الطلب الناجمة عن كوفيد-19 أقل إضراراً. فأكبر الاقتصادات المستوردة في العالم شهدت انخفاضاً حاداً في الطلب الإجمالي ليس فقط بسبب تدابير التباعد البدني التي تؤثر في القدرة على الشراء، ولكن أيضاً بسبب فقدان الوظائف والإيرادات في هذه البلدان.

34 - وهناك تركيز وطلب متزايدان على أن تبلغ الشركات عن قابليتها للاستمرار كوسيلة لتزويد الجهات صاحبة المصلحة ببيانات هامة عن أداء الشركات في المجالين البيئي والاجتماعي ومجال الحوكمة، وهو أيضاً عامل حاسم لتحقيق انتعاش راسخ ومراعٍ للبيئة وشامل للجميع، والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون ودائري، والتخفيف من المخاطر المتصلة بتغير المناخ. ويكتسي تزايد كميات النفايات الطبية الناجمة عن الجائحة أهمية فيما يتعلق بهذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة، وقد عُدَّ من المشكلات التي تتطلب مزيداً من الاهتمام.

35 - وبالإضافة إلى ذلك، سلطت الجائحة الضوء على ضرورة بذل مزيد من الجهود لتحقيق التوازن والقبالية للمقارنة في الإبلاغ عن الاستمرارية من أجل كفالة جدواه في صنع القرارات، بما فيها القرارات المتعلقة بالمعونة المالية المقدمة لدعم إعادة تنشيط القطاع الخاص في مرحلة ما بعد كوفيد-19، ولا سيما لفائدة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد، أدت الجائحة إلى تسريع الجهود الرامية إلى دمج أطر دولية مختلفة للإبلاغ عن الاستمرارية في بعضها البعض، والانتقال إلى نظام حوكمة جديد لوضع مجموعة من المعايير الدولية القوية بشأن الإبلاغ عن الاستمرارية تتسق مع المبادئ الرئيسية للإبلاغ المالي.

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

36 - ربما أثرت تدابير الإغلاق، والقيود المفروضة على السفر، وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية تأثيراً إيجابياً في البيئة والتنوع البيولوجي من خلال خفض انبعاثات غازات الدفيئة، وتلوث الهواء والمياه، والضوضاء، والسياحة. ومع ذلك، وعلى الرغم من الانخفاض في الانبعاثات العالمية السنوية الذي يقدر بنسبة تتراوح بين 4,2 في المائة و 7,5 في المائة لعام 2020، لا تزال المستويات القياسية لغازات الدفيئة تحبس الحرارة في الغلاف الجوي، فتتفجر درجات الحرارة وتزيد من نوازل الطقس وذوبان الجليد وارتفاع مستوى

سطح البحر وتحمض المحيطات. ولا تزال النساء والفتيات، ولا سيما المنتميات منهن إلى الفئات المحرومة، مثل النساء الريفيات والمشرديات داخليا واللاجئات والمهاجرات ونساء وفتيات الشعوب الأصلية، يواجهن مخاطر وآثارا غير متناسبة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية على صحتهن وسلامتهن وسبل كسب عيشهن.

37 - وتتجاوز الأخطار المتزايدة التعقيد والمتزامنة القطاعات والحدود الوطنية. فضلا عن ذلك، أظهرت الجائحة وأزمة المناخ وأزمة عدم المساواة أن الكوارث يمكن أن تكون لها تداعيات بعيدة المدى، مثل وقف سلاسل الإمداد العالمية، أو الحد من التجارة والسفر العالميين، أو إتلاف النظم الإيكولوجية، أو إلحاق الضرر بالصحة والرفاه، أو تشريد الأشخاص عبر الحدود الوطنية. وتتطلب المسائل المتصلة بالتأهب لمجابهة المخاطر المتزايدة التعقيد والمتشابكة والمتزامنة في ظروف يخيّم عليها عدم اليقين تحسين قدرات الاستشراف والتشخيص من أجل التخطيط على المدى البعيد وإعداد السيناريوهات وقدرات الإنذار المبكر والمواجهة، بما في ذلك الاستثمار في الموارد البشرية، والقدرة على ربط هذه الجهود ببعضها ببعض في مختلف مجالات مخاطر الكوارث والمخاطر المناخية والبيولوجية والصحية والتكنولوجية ومخاطر النزاعات. وزيادة فهم العلاقات المتبادلة بين أهداف التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية لدعم الاستجابات الملائمة في مجال السياسات.

38 - والتركيز على التدابير الرامية إلى التصدي للجائحة ينبغي ألا يحجب الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير لمكافحة تغير المناخ. إنما ينبغي بالأحرى مواصلة التدابير المتعلقة بالمناخ كجزء لا يتجزأ من التصدي للجائحة. ويجب إيلاء اهتمام خاص للاستثمارات في قطاع الطاقة على سبيل المثال. وبما أن قطاع الطاقة يولد أكثر من ثلثي انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، فإن الانتقال إلى أشكال أنظف من الطاقة هو أمر ضروري لبلوغ مستهدفات خفض الانبعاثات. ويمكن للاعتماد السريع لمصادر الطاقة المتجددة، مقترنا بكفاءة استخدام الطاقة، أن يساعد في تحقيق نسبة تقارب 90 في المائة من تخفيضات الانبعاثات المتصلة بالطاقة اللازمة بحلول عام 2050. ويمكن للبلدان أيضا أن تستخدم الطاقة المتجددة للإسهام في جهود التكيف من خلال تعزيز تنويع إمدادات الطاقة، وبناء القدرة على الصمود من خلال تحسين فرص الحصول على الطاقة.

الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

39 - أدت الصدمات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة إلى زيادة حدة أوجه الهشاشة في البلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع. وتعرقل الجائحة حاليا التقدم صوب إحلال السلام والأمن وإدارة النزاعات، حيث أدت الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتوترة إلى تقاوم أوجه هشاشة أشد الفئات حرمانا، وأتاحت عمليات الإغلاق فرصا لازدهار أسواق غير مشروعة جديدة، بينما تعطلت أسواق أخرى. وقد تأثرت السجون بوجه خاص.

40 - وتصدت الحكومات في جميع أنحاء العالم للجائحة باتخاذ تدابير تحفيز مالية وحزم إنقاذ طارئة وصرفتها بسرعة جعلتها عرضة لممارسات الفساد من قبيل الاختلاس والرشاوى والتلاعب بالأسعار وعمليات الشراء. وكثيرا ما تخفّف ضمانات مكافحة الفساد في أطر الطوارئ هذه، مما يحد من فرص الرقابة والمساءلة.

- 41 - ومع تركيز الاهتمام على الآثار الاقتصادية المباشرة، مكن التراخي في إنفاذ القانون من القيام بأنشطة غير قانونية وممارسات احتيالية على نطاق كبير، وفي بعض الأحيان تم التضحية بسبل العيش القائمة على الأنشطة القانونية لصالح تحقيق مكاسب اقتصادية سريعة في العديد من القطاعات. وقد يؤدي الارتفاع العام في معدلات بطالة الأشخاص في بلدانهم الأصلية نتيجة لهذه الجائحة إلى زيادة عدد المستعدين منهم للمخاطرة من أجل فرص اقتصادية أفضل، مما يزيد من تعرضهم للتجار.
- 42 - وقد زادت الجائحة الحاجة إلى اتخاذ إجراءات حكومية متضافرة على الصعيد دون الوطني والوطني والدولي، وإلى التعاون العالمي تحت راية السلام والتضامن، ووقف تصعيد العنف، وتعزيز التنمية في ظل مبدئي سيادة القانون وعدم ترك أحد خلف الركب.

الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

- 43 - تؤثر التحديات الصحية وقيود الميزانية والإدارة وإغلاق الحدود وتقييد الحركة على التضامن والشراكات الدوليين، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة، وإلى انتكاسات في النهوض بالمرأة.
- 44 - ومنذ الربع الثاني من عام 2020، تم تغيير وجهة مئات الملايين من الدولارات من المساعدة الإنمائية انطلاقاً من روح تضامنية جديرة بالإعجاب وفي ظل ظروف كثيراً ما تكون مأساوية. وتم تقديم الكثير من هذه المساعدة بالاستناد إلى نظم وليدة للحماية الاجتماعية جرى تعزيزها بالمساعدة الإنمائية الرسمية في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008، وهي تستخدم الآن لتوجيه المساعدة المتصلة بكوفيد-19. بيد أن المواءمة مع النظم الوطنية قد تضررت. ومن الملح أن تركز الجهات الشريكة في التنمية عملها ودعمها مجدداً على الجهود الوطنية وعلى تولي القيادة على الصعيد الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 45 - وأصبحت الحالة المالية في أقل البلدان نمواً أكثر صعوبة، مع تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية، كما أن ما يقرب من نصف أقل البلدان نمواً معرض بصورة كبيرة لخطر مواجهة حالة مديونية حرجية أو هو يعاني منها بالفعل. ويعني ضيق الحيز المالي أن تصدي معظم أقل البلدان نمواً مالياً للجائحة غير كاف. وقد خففت مبادرة مجموعة العشرين لتعليق دفع خدمة الدين من الضغوط المالية في بعض أقل البلدان نمواً، ولكن من الواضح أنها غير كافية. وفي تدابير الاستجابة المالية التي اتخذتها الاقتصادات المتقدمة النمو حتى الآن، أنفقت هذه الاقتصادات من حيث نصيب الفرد ما يقرب من 580 مرة أكثر مما أنفقته أقل البلدان نمواً. وستشهد جميع أقل البلدان نمواً تقريباً مستوى من النمو المتوسط الأجل أضعف مما كان متوقفاً قبل انتشار الجائحة، مما يؤدي إلى انتكاسة في مستويات المعيشة.
- 46 - وقد أظهرت الجائحة أن الشراكات، من قبيل ما بين التقنيين والخبراء في مجالات التعليم والصحة والبيئة، لا بد منها لكي تساعد التكنولوجيا في تلبية الاحتياجات غير الملباة في هذه المجالات.
- 47 - ويعني الأثر المفاجئ والمأساوي للجائحة أن مجال تركيز الجهات الشريكة في التنمية على الإبلاغ عن الجهود التي تبذلها الجهات المتعددة صاحبة المصلحة من أجل فعالية التنمية هو مجال أضيق، في وقت أصبحت فيه الشراكات الفعالة بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة تكتسي أهمية أكبر من أي وقت مضى لكفالة تحقيق انتعاش اقتصادي مستدام وشامل للجميع وحماية أشد الفئات ضعفاً.
- 48 - والاستعداد للمخاطر البنوية المتعددة الأبعاد في عالم اليوم المترابط يتطلب الأخذ بتعددية الأطراف للدفع في اتجاه تعاون دولي أقوى يمكنه توقع الأحداث بفعالية.

ثالثاً - المجالات التي تتطلب اهتماماً عاجلاً

- 49 - بينت المدخلات المقدمة من الهيئات الحكومية الدولية بشكل تفصيلي مجموعة متنوعة من الإجراءات العاجلة التي يجري اتخاذها حالياً، أو التي يجب التعجيل بها، في عدد من المجالات الرئيسية. ويسلط الضوء أدناه على بعضٍ من أهمها.
- 50 - والأهم في هذا السياق هو أن الحصول على لقاحات مرض كوفيد-19 وعلاجاته الناجعة والمأمونة بشكل عادل وسريع وعلى نطاق واسع، دون تمييز على أي أساس، بما في ذلك الجنسية والوضع من حيث الهجرة، وبالمجان، على الأقل لذوي الدخل المنخفض ومن يعيشون في فقر، أمر ضروري لإنقاذ الأرواح وتعزيز الانتعاش الاقتصادي العالمي وينبغي ضمانه. ومن المتوقع أن تصل الالتزامات المالية المتعلقة بعمليات التحصين إلى 4 بلايين دولار في 50 بلدا بحلول منتصف عام 2021.
- 51 - ومن الضروري أيضاً التصدي لتهديد الجائحة بمضاعفة الأزمات القائمة مثل النزاعات والكوارث الطبيعية وتغير المناخ والآفات والأوبئة التي تضغط بالفعل على المنظومات الغذائية وتسبب انعدام الأمن الغذائي.
- 52 - ولا بد من اتخاذ تدابير للتمكين من توفير الغذاء الكافي والصحي لجميع الناس. ويجب زيادة تعزيز الجهود الرامية إلى حفظ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها مستداماً، لأنها تشكل العمود الفقري للأمن الغذائي والزراعة المستدامة في العالم. ومن الضرورة الملحة أكثر من أي وقت مضى تعزيز التأهب والمحافظة على تنوع المحاصيل داخل نظم البذور، نظراً لعدد حالات الطوارئ والظواهر السلبية التي تشكل تهديدات لمجموعات معينة من الجبلات الجرثومية، نتيجة للجائحة والكوارث الطبيعية. وإدارة ونشر تدابير التنوع الوراثي النباتي أمر ضروري للمزارعين الضعفاء في جهودهم الرامية إلى زيادة القدرة على الصمود وتأمين أمنهم الغذائي وسبل عيشهم.
- 53 - ويجب على الحكومات أن تبذل مزيداً من الجهد لضمان تعزيز نظم الحماية الاجتماعية والصحة وتقويتها، بحيث يمكن تقييد الأزمات في المستقبل قدر الإمكان. ومما لا شك فيه أن فوائد وضع حدود دنيا أقوى للحماية الاجتماعية ستفوق التكاليف التي تتحملها البلدان على المدى الطويل؛ ويمكن النظر في اعتبار الرعاية الصحية للجميع سبيلاً لتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات والجوائح المحتملة في المستقبل. والتعاون الدولي لتعبئة الموارد المالية اللازمة لدعم الانتعاش، وكذلك لمواجهة أزمة الديون في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، يكتسي أهمية أساسية الآن. والتعافي من الجائحة فرصة سانحة "لإعادة البناء على نحو أفضل"، وينبغي الاستفادة منه من خلال التضامن العالمي والإرادة السياسية لتسخير الزخم الإيجابي لتحقيق نتائج في المستقبل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 54 - وأبرزت الجائحة أيضاً أهمية الاتصال الرقمي وضرورة الحد من أوجه عدم المساواة الرقمية، حيث تحول العديد من البالغين والأطفال نحو العمل والتعلم والاتصال عن بعد. وفي الوقت نفسه، تسلط الجائحة الضوء على عدم المساواة بين البلدان وداخلها، بين البلدان التي لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت وتلك التي ليس لديها هذه الإمكانيات، مما يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة على الصعيدين الدولي والوطني.
- 55 - وتشهد الحاجة إلى تعاون وتنسيق على الصعيد الدولي في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار بما يتجاوز الطابع الملح للجائحة. ومن الأهمية بمكان تمكين جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، من السعي إلى تطوير قدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، ومن زيادة قدرتها على

التصدي للكوارث الطبيعية وتغير المناخ وحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة وبناء القدرة على مواجهتها في الأجلين المتوسط والطويل.

56 - ويتعين على البلدان أن تواصل تهيئة بيئة مؤاتية للبحث وبناء القدرات والابتكار والتكنولوجيات تكملها سياسات متماسكة تدمج العلم والتكنولوجيا والابتكار في جميع مجالات السياسات التي تركز على قضايا مثل الصحة والتعليم والمنظومات الغذائية والطاقة والتحضر والعمالة والاقتصاد. ويجب على البلدان، كل على حدة ولكن أيضا من خلال جهود دولية متضافرة، أن توجه أيضا تطوير التكنولوجيات الجديدة والناشئة وتصميمها لكي تدعم التنمية المستدامة ولا تترك أحدا خلف الركب. وذلك أمر بالغ الأهمية بحيث لا يمكن تركه لعمليات الأسواق بمفردها.

57 - ولتلبية احتياجات النظم الصحية في البلدان النامية، يمكن أن يؤدي التعاون الدولي في مجال البحث العلمي دورا حاسما في تحسين الصحة والإنصاف والتنمية المستدامة. ويمكن أن يسهم إسهاما هاما في السياقات التي تكون الأمراض فيها منتشرة بشكل غير متناسب في البلدان النامية، ولكن قد تكون فيها القدرة البحثية محدودة. ويجب أن تسعى الترتيبات التعاونية، للتمكن من نجاحها، إلى تعزيز العلاقات المنصفة بين الأطراف المتعاونة من خلال شراكات رامية إلى تحقيق هدف مشترك، بما في ذلك إمكانية الملكية المشتركة لحقوق الملكية الفكرية. وينظر المجلس المعني بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في مقترحات للإعفاء من تطبيق بعض أحكام الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة للوقاية من مرض كوفيد-19 واحتوائه وعلاجه. وهناك حاجة ماسة إلى هذه الترتيبات في سياق الجائحة الحالية، ولإتاحة الحيز السياساتي اللازم للبلدان كي تستعد لمواجهة التهديدات المتوقعة في المستقبل للأمراض الجديدة الحيوانية المصدر.

58 - ويجب إخضاع استخدام الأحياء البرية وتداولها لقواعد تنظيمية وإدارتها بحيث تتوفر فيهما المأمونية (من منظور صحة الإنسان) والقانونية والاستدامة. وقد يتطلب ذلك، مثلا، خفض أو وقف تداول أنواع من الأحياء البرية تشكل مصدر خطر كبير لظهور الأمراض وتحسين السلامة البيولوجية والتصحاح في الأسواق، وتزويد أمراض الأحياء البرية وصيادي الأحياء البرية ومربيها وتجارها، فضلا عن تعزيز إنفاذ القانون على جميع جوانب الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. ومن الضروري أيضا تحسين ومراجعة اللوائح المتعلقة بلحوم حيوانات الأدغال، وأسواق المنتجات الطازجة، وممارسات الإنتاج الحيواني، بسبل منها تنفيذ الممارسات الصحية، مع الامتناع عن الحظر التام، الذي سيؤثر سلبا على المجتمعات المحلية التي تعتمد على الحيوانات البرية وقد يفتح الباب أمام ممارسات تجارية غير مشروعة.

رابعاً - ضمان عدم ترك أحد خلف الركب

59 - كشفت جائحة كوفيد-19 والأزمات المتصلة بها عن مكامن ضعف ولامساواة وأدت إلى تفاقمها في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، مما أدى إلى تفاقم الفقر والاستبعاد وزيادة تخلف الفئات الضعيفة عن الركب. وتؤثر الجائحة بشكل غير متناسب على من يعيشون أصلا في أوضاع هشّة، بمن فيهم المهاجرون والمشردون وكبار السن والأقليات العرقية، بما فيها الشعوب الأصلية التي غالبا ما تقع خارج شبكات الأمان الاجتماعي وتفتقر إلى إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. كما أنهم من أكثر الفئات تعرضا لخطر الإصابة بالفيروس، وبعد إصابتهم، فإنهم يتعرضون عموما لخطر أكبر بكثير للوفاة بسبب أوجه عدم المساواة البنيوية القائمة من قبل في الحصول على رعاية صحية جيدة.

60 - وكان السكان الريفيون والسكان الأصليون والمهاجرون والمشردون في وضع محفوف بالخطر من حيث الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك بروتوكولات الوقاية والعلاج. وفي بعض السياقات التي يعيش فيها السكان في ظروف اكتظاظ، مثل مخيمات اللاجئين ومراكز احتجاز المهاجرين والسجون، غالباً ما يحول الافتقار إلى الظروف الصحية الأساسية والعاملين في المجال الطبي دون التباعد البدني والنظافة الصحية المناسبة، مما يزيد من خطر الإصابة بالفيروس وانتشاره.

61 - وأبلغت بعض البلدان المنتدى في استعراضاتها الوطنية الطوعية عن أنها تستخدم لتحديد أكثر الفئات تعرضاً للتخلف عن الركب في سياقاتها القطرية الخاصة طرقاً وطنية تستخدم نهجاً قائمة على الأدلة وقائمة على حقوق الإنسان، مما سيمكنها من توجيه إجراءات السياسة العامة على نحو أفضل. ومع ذلك، يجب بذل مزيد من الجهود لتفعيل مفهوم الوصول أولاً إلى أشد الأشخاص تخلفاً عن الركب وتحديد تدابير لتجنب زيادة تخلف الناس عن الركب. ولا بد من ربط مفهوم عدم ترك أحد خلف الركب بمجالات السياسات الشاملة المؤدية إلى التحول التي من شأنها إلى حد كبير ومستدام أن تمكن من توفير الحماية الاجتماعية، وتولد فرص العمل، وتوفر الموارد. وينبغي اتباع هذه السياسات كجزء لا يتجزأ من التصدي لمرض كوفيد-19.

62 - ويجب على المجتمع العالمي وفرادى الحكومات الوطنية أن تعالج بشكل بنوي الأسباب العميقة الكامنة وراء الفقر والاستبعاد، ليس من خلال حلول تخفيفية، بل من خلال بناء المؤسسات ووضع السياسات الإنمائية التي تركز على المدى الطويل. ويمكن للبرامج الموجهة للشباب، التي تشمل الجميع ولا تقتصر على الأوساط الأكاديمية أو المهنيين الشباب، ولكنها تمتد لتشمل المزارعين الشباب ومنظمي المشاريع، والفئات الأصلية والضعيفة، مثل الشباب ذوي الإعاقة، أن تصل أيضاً إلى المعرضين للخطر. ومن المهم الآن تنفيذ مشاريع تهدف إلى الحفاظ على تكافؤ الفرص في الاقتصادات النامية بين المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وغيرها من الجهات الفاعلة الاقتصادية.

63 - ويجب على البلدان التي تمر بمرحلة النزاع أو ما بعد النزاع مضاعفة جهود الشراكات الإنمائية للتعافي من ويلات الجائحة. ويجب أن يسير التركيز الخاص على الشراكات الإنمائية في تلك البلدان جنباً إلى جنب مع تدابير إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، ومع الجهود المبذولة لإحلال السلام والأمن.

64 - وتزداد أيضاً حدة حالات الضعف من جراء مستويات الوصم وكره الأجانب والعنصرية التي ارتفعت في أماكن كثيرة منذ ظهور الجائحة. ويعتمد تطبيق مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب على اتباع خطوات مدروسة لمعالجة الاستبعاد، من خلال سياسات عملية تتوخى شمول الجميع وتُعنَى بشكل بنوي بجميع شرائح المجتمع وتلبي احتياجات كل منها. ولا بد من مشاركة جميع الجهات المعنية، بمن فيهم النساء، والأطفال حسب درجة نمو قدراتهم، والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وأبناء الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، مشاركة تامة.

65 - كما أن الأزمة الصحية العالمية تضع على المحك مدى الالتزام والتقدير بمبادئ المساواة بين الجنسين وعدم التمييز والتضامن على الصعيدين الوطني والدولي. وتمثل المرأة 70 في المائة من القوة العاملة في الخطوط الأمامية للرعاية الصحية، ولكنها لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى حد كبير في المناصب القيادية وعمليات اتخاذ القرار في قطاع الصحة. ولا بد من مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرار

واضطلاعها بدور قيادي على الصعيدين دون الوطني والوطني في وضع الخطط والسياسات والبرامج بمنظور شامل، سواء لمعالجة أوجه عدم المساواة أو لقيادة جهود التعافي من حالات الطوارئ في المستقبل.

66 - وحماية الأمن الغذائي وسبل العيش لصغار المزارعين، الذين هم أكثر عرضة لتأثير الجائحة والقيود ذات الصلة، أمر مهم لمنع انقطاع إنتاج البذور ذات الجودة وتوريدها على الصعيد المحلي. وسيكون لتعزيز سياسات التنوع البيولوجي، ضمن استراتيجية عالمية للوقاية من الجوائح، آثار هامة على تصميم وتنفيذ سياسات إدارة وتجارة الأحياء البرية بشكل مستدام. ويجب أن تكون هذه السياسات لصالح الفقراء، وينبغي الاضطلاع بها بمشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وموافقتها.

67 - وهناك أيضا حاجة خاصة إلى بناء قدرات فئات الأخصائيين الصحيين المغتربين ذوي المهارات والعمل معها. فهؤلاء المهاجرون المهرة يشكلون، في التصدي الفوري لجائحة كوفيد-19، عنصرا ضروريا لإعادة بناء نظم الرعاية الصحية أثناء التعافي ولوضع خطط التأهب وتعزيز النظم الصحية في المستقبل.

68 - وأخيرا، فإن إتاحة الاتصال الرقمي للجميع بتكلفة معقولة ضرورية من أجل عالم يحتوي الجميع ويتسم بالاستدامة، ويجب أن تكون في طليعة جهود التنمية المستدامة. وتبلغ نسبة انتشار مستخدم الإنترنت على الصعيد العالمي حاليا 51,4 في المائة؛ وينخفض هذا الرقم إلى 44,4 في المائة في البلدان النامية، وإلى 19,5 في المائة فقط في أقل البلدان نموا. ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لعكس مسار الآثار الهائلة للجائحة على التعليم، لا سيما بالتصدي لأوجه عدم المساواة الرقمية، والاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها الخبرات المكتسبة في مجال التعليم الرقمي الموسع والمعزز.

خامسا - التعافي من جائحة كوفيد-19 على نحو مستدام ومتسم بالقدرة على الصمود

69 - في سياق التصدي لآثار الجائحة، ينبغي اغتنام كل فرصة متاحة لاعتماد سياسات لإحداث تغييرات هيكلية وغيرها من التغييرات لتهيئة ظروف تتيج تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، فإن التصدي للجائحة بطريقة متكاملة ومستدامة يتطلب اتخاذ إجراءات في العديد من مجالات السياسة العامة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وأبرزت الجائحة أيضا عدم ملاءمة اتباع نهج مجزأة في إدارة المخاطر العالمية بالتزامن أيضا مع محاولة الانتقال إلى الاستدامة. وتتطلب "إعادة البناء على نحو أفضل" منظورات جديدة وتفكيراً جديداً ونهجاً جديدة يعززها التضامن العالمي وتعددية الأطراف.

70 - وينبغي أن يبدأ التصدي بالتفكير بطريقة بنوية في تحليل النظم المعقدة. وينبغي أيضا أن تصبح عملية صنع السياسات أكثر تكاملا وتماسكا وشمولا. فتجاوز النهج الانعزالي شرط أساسي لتعزيز اتساق السياسات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وهو يتطلب قيادة من القمة وتغييرا في الثقافة التنظيمية.

استجابة متكاملة في مجال الصحة العامة

71 - يتعين اتخاذ إجراءات قوية على سبيل الاستعجال للتخفيف من حدة الجائحة، بإتاحة إمكانية الحصول على اللقاحات بسرعة وإنصاف على الصعيد العالمي، وعلى مجموعة واسعة من المنتجات الطبية والتكنولوجيات الأخرى. ولذلك، فإن التأزر والتعاون بين مطوري التكنولوجيا الصحية والحكومات وسائر الجهات المعنية أمران أساسيان للتصدي للجائحة. ويتوقف نجاح هذه الجهود على توافر نظام مصمم بشكل مناسب لحقوق الملكية الفكرية يكفل الإنصاف في إمكانية الحصول على التكنولوجيات الصحية، لا سيما

العلاجات واللقاحات وأدوات التشخيص ذات الصلة بمرض كوفيد-19، مع تحفيز البحث والابتكار والتعاون. وبوجه عام، فإن نشر التكنولوجيا أمر أساسي للنمو الاقتصادي الطويل الأجل في العديد من البلدان النامية لأنه يتيح إمكانية الحصول على مدخلات تكنولوجية أكثر تقدماً، مما يزيد من الكفاءة.

72 - وينبغي أن تؤدي تدابير الاستجابة في مجال الصحة العامة إلى تسريع عمليات التحصين الشامل والتوزيع العادل الذي يضمن عدم تخلف أضعف البلدان عن الركب. والحماية التي يتيحها التحصين الشامل، وهو من المنافع العامة العالمية، لا تتطلب دعماً مالياً لشراء اللقاحات فحسب، بل تتطلب أيضاً ترتيبات جديدة متعددة الأطراف لتعبئة الإنتاج العالمي وضمان الحصول العادل على السلع العالمية الحيوية، مثل اللقاحات والعلاجات ووسائل التشخيص، وإزالة العقبات الناشئة عن حقوق الملكية الفكرية، واعتماد تدابير لتعزيز تبادل التكنولوجيا، وتعبئة قدرات الإنتاج وتوسيعها.

73 - ويظل توافر العدالة والإنصاف في إمكانية الحصول على الموارد الوراثية، بما في ذلك مسببات الأمراض، وفي تقاسم المنافع المستمدة منها، أمراً مهماً بقدر أهمية مواصلة بذل الجهود لضمان تبادل العينات الميكروبية بسرعة لتيسير تطوير اللقاحات والعلاجات الدوائية. ويعتمد هذا التطوير على إمكانية الوصول إلى ما يوجد في الطبيعة من الكائنات الحية والجزيئات والجينات بكل تنوعها، وغالباً ما تُستمد اللقاحات والعلاجات الدوائية من معارف الشعوب الأصلية والطب التقليدي.

74 - ويشكل النظام الدولي للملكية الفكرية، الذي خُدد إطاره في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، عاملاً هاماً في تيسير الحصول المنصف على التكنولوجيات القائمة وفي دعم استحداث تكنولوجيات جديدة لمكافحة مرض كوفيد-19 وتصنيعها ونشرها. وابتاع نهج متكامل في مجالات الصحة والتجارة والملكية الفكرية إزاء أنشطة بناء القدرات، يمكن تأطير التصدي للجائحة من منظور اعتبارات حقوق الإنسان، وتعزيز النظم الصحية الوطنية، وتكييف وتنفيذ الآليات التنظيمية وسياسة المنافسة.

الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان

75 - يتطلب التعافي المستدام أيضاً تعزيز حقوق العمال والحماية الاجتماعية للجميع، مع إيلاء اعتبار خاص للعاملين في القطاع غير النظامي، والعاملين بلا أجر في اقتصاد الرعاية، والعمال في اقتصاد العربة، والعمال الأقل أجراً والأشد ضعفاً في سلاسل القيمة العالمية، والفئات غير القادرة على العمل. ويشمل ذلك تشجيع إنشاء صندوق عالمي لضمان حدود دنيا للحماية الاجتماعية للجميع. وتتحمل الشركات المتعددة الجنسيات مسؤولية تجاه العمال على امتداد جميع مستويات سلاسل إنتاجها العالمية ويجب عليها أن تحترم حقوق العمال.

76 - ويجب أن تكون مبادئ ومعايير حقوق الإنسان أساساً للتصدي للجائحة والتعافي منها على نحو مستدام وراسخ يعود بالفائدة على الجميع، وبخاصة الفئات السكانية الضعيفة والفئات المعرضة لخطر التخلف عن الركب، بما في ذلك النساء والفتيات، والمجتمعات الريفية ومجتمعات الشعوب الأصلية، والأشخاص ذوو الإعاقة. فالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، لا سيما التمكين الاقتصادي للمرأة، عاملان رئيسيان في التسريع بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. ويجب على البلدان أن تبذل جهوداً متضافرة لتعزيز مراعاة المنظور الجنساني في التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها.

77 - وكثيراً ما تؤدي عوامل الاقتصاد الكلي والعوامل السياسية المُعولمتان، بما فيها خصخصة السلع العامة، وتحرر أسواق العمل من القيود التنظيمية، وتراجع نُظم دولة الرفاه، وتدابير التقشف التي تشكل جزءاً من سياسات التصحيح الهيكلي وشرطاً للحصول على المعونة، إلى تفاقم البطالة والفقر وإلى مظالم اقتصادية تؤثر في النساء تأثيراً غير متناسب. ويجب أن تتضمن أطر التعافي الاجتماعي والاقتصادي حقوق المرأة وتدعم تمكينها، من خلال نهج كلي يكفل قدرة المرأة على الحصول على الموارد الإنتاجية والأصول وأدوات الاتصال الرقمي، بما في ذلك حقوقها في الأرض والسكن والملكية والأسواق وسلاسل القيمة الاقتصادية والميراث والحماية الاجتماعية.

78 - ويمكن للجان الاقتصادية الإقليمية أن تشجع سياسات المنافسة وحماية المستهلك في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، للمساهمة في نموها الاقتصادي وتنميتها.

تدابير الانتعاش الاقتصادي الشامل والمستدام

79 - يتطلب التعافي من الجائحة على نحو مستدام ومتسم بالقدرة على الصمود أن تصبح النظم الاقتصادية أكثر شمولاً. ويتعين على الحكومات أن تكفل كون سياساتها الرامية إلى معالجة آثار الأزمة على النمو الاقتصادي والعمالة ذات أثر طويل الأجل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد كانت مجموعات الحوافز المالية المقدمة أثناء الجائحة أكبر بكثير في العالم المتقدم النمو مقارنة بالبلدان النامية. وستؤثر مجموعات الحوافز في قدرة المؤسسات على المنافسة في البلدان النامية وبالتالي في نموها الاقتصادي. وتشير كثرة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة باعتبارها العمود الفقري الاقتصادي في البلدان النامية إلى ضرورة تشجيع سياسات المنافسة التي يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي المستدام وتشجع الابتكار دون التأثير سلباً على إمكانية الوصول إلى الأسواق أو قدرة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على المنافسة، لا سيما في القطاع الرقمي.

80 - ورغم إمكانية مرور بضعة أشهر قبل أن يكتمل تفعيل خطط التحفيز الرامية إلى مساعدة الاقتصاد على الانتعاش وخفض البطالة، من الضروري البدء في التفكير الآن في دور القطاع الصحي والإنصاف في مجال الصحة في جميع السياسات المحددة في هذه الخطط. ويمكن توفير فرص العمل بتعزيز القوى العاملة في مجال الصحة، وبناء نظم صحية أمتن وأقدر على الصمود لتعزيز التأهب لمواجهة تفشي الأمراض وزيادة الإجراءات في المجتمعات المحرومة.

81 - ويمكن أيضاً تعزيز تنفيذ العديد من أهداف التنمية المستدامة بواسطة المشتريات العامة المستدامة. فبحشد فعالية القوة الشرائية للإدارة العامة لتوجيه المنتجات والخدمات نحو الاستدامة، يمكن للحكومات أن تكون مثلاً يحتذى وأن تحفز أسواق المنتجات المستدامة. وتمثل المشتريات العامة، في المتوسط، نسبة تتراوح بين 13 و 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن الأهمية بمكان تهيئة الظروف القانونية للمشتريات العامة المستدامة، واستخلاص الدروس من البلدان الرائدة في هذا المجال.

82 - وسيعزز توثيق التنسيق والتعاون بين البلدان في الميدان الاقتصادي، سواء على أساس إقليمي أو دولي، أثر تدابير تيسير التجارة، وحرية تنقل القوى العاملة ذات المهارات، واستراتيجيات الشراء الحكومية، وتقارب المعايير التنظيمية، وسياسة المنافسة.

الحلول المستمدة من الطبيعة

83 - ينبغي للبلدان، لدى وضعها تدابير التعافي الخاصة بها، أن تعطي الأولوية لزيادة الاستثمار في الحلول المستمدة من الطبيعة التي يمكن أن توفر فرص عمل وتدعم سبل العيش وتحافظ في نفس الوقت على التنوع البيولوجي وتتصدى لتغير المناخ وتستطيع تحقيق العديد من الفوائد المتصاحبة في آن واحد، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، وتعزيز التنوع البيولوجي، وتحسين الضبط الهيدرولوجي. وغالبا ما تكون الحلول المستمدة من الطبيعة، فيما يتعلق، عند الاقتضاء، بالبنية التحتية التقليدية، فعالة من حيث التكلفة، ويمكن أن تحسن أيضا القدرة على الصمود في وجه الجوائح، بوسائل منها، مثلا، حماية النظم الإيكولوجية الحيوية للأراضي الرطبة التي تمنع انتشار الأمراض الحيوانية المصدر.

84 - والحلول المستمدة من الطبيعة حيوية أيضا لضمان الأمن الغذائي والمائي، والحماية من الكوارث الطبيعية، وتوفير السلع والخدمات الأخرى الضرورية لرفاه الإنسان والتنمية الاقتصادية. وفي المقابل، يساعد الاعتماد الواسع الانتشار للممارسات الزراعية التي تحافظ على النظم الإيكولوجية الصحية وتدعم في نفس الوقت توليد الدخل وتنويعه، على إيجاد اقتصادات ريفية قادرة على الصمود.

85 - وتحقيق زيادات كبيرة في المساعدة المالية والاستثمارات الموجهة إلى تدابير التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود، بما يشمل المبادرات المحلية، أمرٌ ضروري لدعم تنفيذ البلدان لالتزاماتها بموجب اتفاق باريس بما يتناسب مع هدف الاتفاق المتمثل في حصر الاحترار العالمي في مدى يقل عن درجتين مئويتين، ويفضل أن يكون 1,5 درجة مئوية، فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية.

86 - ولن يكون الاعتماد على الأموال المتاحة من مصادر متعددة الأطراف فقط كافيا لمواجهة تحديات التكيف مع تغير المناخ، وبناء القدرة على الصمود في وجهه، والتخفيف من حدته. ومن الأمور ذات الأهمية القصوى اعتماد تدابير محسنة للحد من مخاطر الاستثمار المؤسسي في الهياكل الأساسية الخضراء والقادرة على التكيف مع المناخ بطريقة تضمن تعبئة الأموال الرأسمالية الخاصة التي تضاعف أثر الأموال العامة المستثمرة. وينبغي لهذه التدابير أيضا أن تكفل للمجتمعات المحلية، وكذلك القطاعين العام والخاص، تقاسم فوائد هذه الاستثمارات.

الاتصال الرقمي للحد من أوجه عدم المساواة

87 - لقد برز الاتصال الرقمي بوصفه سلاحا في مكافحة جائحة كوفيد-19. فقد أثبتت بيئة النطاق العريض قابليتها للتوسع وقدرتها على الصمود في الحفاظ على تشغيل النظم الصحية والتعليمية والاقتصادية والمالية. لكن الجائحة كشفت أيضا كيف أن انعدام الاتصال الرقمي، وخاصة في أوساط المجتمعات المهمشة، يوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ويزيد من اتساع الفجوة الرقمية.

88 - وتحقيقا لهذه الغاية، تبذل حاليا جهود لدعم الاتصال الرقمي القادر على الصمود، والوصول الميسور التكلفة إلى شبكة الإنترنت، والاستخدام الآمن للخدمات الإلكترونية لتعزيز استنارة المجتمعات وتعلمها. وتُحث الحكومات والقطاع المعني والمجتمع الدولي والمجتمع المدني على اتخاذ إجراءات فورية إضافية لدعم الشبكات الرقمية، وتعزيز القدرات في نقاط الاتصال الرقمي الحيوية مثل المستشفيات ومراكز النقل، وتعزيز الوصول الرقمي والشمول الرقمي.

89 - وتوجيه العلم والتكنولوجيا والابتكار نحو توسيع نطاق البنية التحتية الرقمية والتكنولوجيات الرقمية أمر ضروري لبناء مجتمعات أكثر مَنعة، وجعل الاقتصادات أكثر قدرة على التكيف مع الصدمات، وإعطاء الناس صوتاً وزيادة تمكينهم، والحد من الآثار على البيئة. ويلزم تعزيز التعاون الإنمائي والاستثمار وتقاسم المعارف، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً، لتعزيز قدرات التعلم والابتكار في مجال التكنولوجيا، وهو ما يساعد بدوره على التصدي للمخاطر المعقدة.

90 - وينبغي تقديم الدعم لإحداث تحول مستدام ونافع للجميع في اقتصادات أقل البلدان نمواً، بوسائل منها بناء القدرات الإنتاجية في قطاعي الصحة والتعليم، والاستثمار في الهياكل الأساسية الرقمية، وتطوير قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتصميم وتنفيذ سياسات صناعية مراعية للبيئة، وتوزيع الهياكل الاقتصادية والتصديرية.

التمويل وتخفيف عبء الديون لمن هم أشدّ تضرراً عن الركب

91 - بالإضافة إلى بناء القدرات المالية، يلزم تخفيف عبء الدين بفعالية عن كاهل البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً وتلك التي تعاني من حالة مديونية حرجية، وذلك في فترة ما بعد تعليق خدمة الديون. وسيتطلب ذلك اتخاذ تدابير من قبيل المشاركة الإلزامية في تخفيف عبء الديون من جانب جميع الدائنين الثنائيين والدائنين من القطاع الخاص المعنيين، فضلاً عن الدعم المالي المقدم من المؤسسات المتعددة الأطراف لتيسير إعادة هيكلة الديون. وينبغي ألا يؤثر تخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها سلباً على تقييمات الجدارة الائتمانية.

92 - وهناك حاجة أيضاً إلى دعم المبادرات الرامية إلى إنشاء صناديق مخصصة لمعالجة العواقب الاقتصادية المترتبة على جائحة كوفيد-19. وعلى نطاق أوسع، هناك حاجة إلى زيادة الدعم المقدم من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف بشروط ميسرة للغاية لدعم التنمية المستدامة، وذلك بتعزيز توافر الموارد، والاستفادة من جميع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ويلزم بذل جهود لمضاعفة الموارد المخصصة لدعم الطوارئ من صندوق النقد الدولي، وإصدار حقوق سحب خاصة جديدة، وضمان توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة لصالح البلدان النامية، والبلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص. ولم تكتس زيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، وضمان الوفاء بالتزامات البلدان المتقدمة النمو بتوفير ما يعادل 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، أهمية أكبر من أهميتها الآن. ومن المهم أيضاً توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيزه.

93 - والدعم المالي المقدم لأقل البلدان نمواً للتصدي لهذه الجائحة ينبغي تقديمه في شكل منح أساساً. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً المثقلة بالديون، ينبغي أيضاً توفير الموارد لإتاحة تخفيف متعدد الأطراف لعبء الديون. وينبغي أن تتاح لأقل البلدان نمواً إمكانية الحصول على اللقاحات دون أي تكلفة أو بأقل تكلفة ممكنة، وأن تتاح لها إمكانية الوصول إلى آليات تأمين عالمية جديدة تتصدى للجائحة الحالية والجوائح المستقبلية وغيرها من الأخطار العالمية، ولا سيما المخاطر المناخية اللاخطية، بدون تكلفة أو بأدنى قدر من التكلفة. وما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية مصدراً حيوياً لتمويل أقل البلدان نمواً. ولذلك، يجب أن تتخذ البلدان المتقدمة خطوات عاجلة لتوفير 0,2 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نمواً. وينبغي توسيع نطاق الحصول على التمويل المخصص لتغيير المناخ وتوفيره في فترة ما بعد الخروج المحتمل من فئة أقل البلدان نمواً. وتؤكد الجائحة أيضاً الحاجة الملحة إلى

تمديد الفترة الانتقالية بموجب المادة 66-1 من الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بالنسبة لأقل البلدان نموا الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

94 - وتشكل إدارة المالية العامة بصورة شفافة وخاضعة للمساءلة وتشاركية عنصرا أساسيا في الإدارة الفعالة، خصوصا أثناء فترة جائحة كوفيد-19، التي تواجه فيها الحكومات في جميع أنحاء العالم انخفاض الإيرادات وزيادة النفقات.

سادسا - توصيات مختارة من أجل التعافي المستدام والمرن في عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

95 - أوصت اللجان الفنية وهيئات الخبراء التابعة للمجلس، وغيرها من الهيئات والمنشآت الحكومية الدولية، باتخاذ طائفة واسعة من الإجراءات المحددة الهادفة التي تعالج العديد من القضايا. ولأغراض هذا التقرير التجميعي، يوجد أدناه موجز منسق للتوصيات الرئيسية.

96 - وتعتبر الإجراءات التالية هي الأكثر أهمية وتأثيرا بالنسبة للتعافي المستدام والمرن من آثار جائحة كوفيد-19 على نحو يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة وبناء مسار شامل وفعال لتحقيق خطة عام 2030 في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة:

(أ) تقييم الدروس المستفادة من أوجه القصور في التدابير المتعددة الأطراف والإقليمية المتخذة للتصدي لجائحة كوفيد-19، والشروع، تماشيا مع الدعوات إلى اتباع نمط شامل للجميع وموصول من تعددية الأطراف، في عملية منفتحة وشفافة لتحديد وتنفيذ التغييرات التي ستضمن دعم المنظومة للتنمية المتسمة بالإنصاف والاستدامة والقدرة على الصمود من خلال التحول الهيكلي؛

(ب) ضمان تكافؤ جميع البلدان في فرص الاستفادة من العلاجات المنقذة للحياة، ليس فقط للجائحة ولكن أيضا لحالات الطوارئ الصحية ونفشي الأمراض المعدية في المستقبل؛

(ج) تركيز جهود التعافي المبذولة على الصعيدين العالمي والقطري على استعادة الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، لكفالة امتلاك الحكومات الموارد اللازمة لضمان الاستدامة أثناء التعافي؛

(د) تنفيذ برامج موجهة أقوى للحماية الاجتماعية من أجل تحسين فرص الحصول على الأغذية الصحية والمغذية؛

(هـ) ضمان توفير حماية أفضل للضعفاء والمهمشين من عمال ومزارعي المنظومات الغذائية، الذين ألحقت بهم الأزمة أثرا جائرا؛

(و) توفير حماية أفضل للبلدان التي تعتمد على الواردات الغذائية؛

(ز) تعزيز وتنسيق تدابير السياسة العامة المتخذة للتصدي لأثر جائحة كوفيد-19 على المنظومات الغذائية والأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك على المستوى الدولي؛

(ح) دعم نظم توزيع أكثر تنوعا وقدرة على الصمود، بما في ذلك سلاسل الإمداد القصيرة والأسواق الإقليمية؛

- (ط) دعم نظم أكثر قدرة على الصمود لإنتاج الأغذية على أساس الإيكولوجيا الزراعية وغيرها من الأشكال المستدامة لإنتاج الأغذية؛
- (ي) إعادة تخصيص جزء من الإنفاق التحفيزي التقديري من أجل تدابير الإنعاش المعززة للطبيعة، ودعم المبادرات التي تتخذها مجتمعات الشعوب الأصلية في أراضيها؛
- (ك) ضمان مراعاة التكلفة الاقتصادية للجوائح في السياسات والميزانيات الاستهلاكية والإنتاجية والحكومية؛
- (ل) التمكين من إحداث تغييرات للحد من أنواع الاستهلاك ومن التوسع الزراعي والتجارة المعولمين، التي أدت ثلاثتها إلى حدوث جوائح، وذلك بوسائل منها الضرائب والرسوم وغيرها من القيود التنظيمية؛
- (م) تعزيز الصلة بين هيكل الإنتاج والتنمية البشرية، لأن هيكل الإنتاج في بلد ما هو العامل المحدد الأقوى لمستوى دخله ونوعية عمالته وجودة بيئته وآفاق نموه وتنميته في المستقبل؛
- (ن) توجيه حزم الإنعاش والاستثمارات نحو أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج، بما في ذلك - دون حصر - الاقتصاد الدائري، والحد من ضعف سلاسل التوريد العالمية أمام الاضطرابات في أوقات الأزمات للمساعدة في تعزيز المنفعة الاقتصادية والاجتماعية؛
- (س) الحد من مخاطر الأمراض الحيوانية المصدر في التجارة الدولية للأحياء البرية وتعزيز إنفاذ القانون في جميع جوانب الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، وتحسين تنقيف المجتمع المحلي في النقاط الساخنة للأمراض بشأن المخاطر الصحية لتجارة الأحياء البرية؛
- (ع) الاعتراف بالنطاق الكامل للروابط بين التنوع البيولوجي وجميع جوانب صحة الإنسان، ودمج اعتبارات التنوع البيولوجي وحفظ الموارد الجينية وتربيتها لمعالجة المسببات الشائعة لفقدان التنوع البيولوجي ومخاطر الأمراض واعتلال الصحة؛
- (ف) تعزيز نهج "الصحة الواحدة" لتحقيق عافية النظم الإيكولوجية والناس وسبل العيش الصحية؛
- (ص) دعم الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 باعتباره إطار السياسة العالمية لتحقيق العمل المعجل والمسارات التحولية للتنوع البيولوجي في العقد القادم؛
- (ق) تقدير مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومعارفها في صوغ وتنفيذ برامج الوقاية من الجوائح، وتحقيق قدر أكبر من الأمن الغذائي، والحد من استهلاك الأحياء البرية؛
- (ر) تحسين فهم العلاقة بين تدهور النظم الإيكولوجية وإصلاحها، وهيكل الكساء الأرضي، وخطر ظهور الأمراض؛
- (ش) تعزيز المساءلة والشفافية لضمان اتباع استراتيجيات مراعية للاعتبارات الجنسانية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (ت) تعبئة الموارد العامة وتعزيز الخدمات العامة في المجالات التي تدعم تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق الإنسان للنساء والفتيات، مع إيلاء اهتمام خاص للتعليم الشامل لتلبية الاحتياجات التعليمية لفتيات ذوات الإعاقة والفتيات المنتميات إلى أقليات عرقية أو لغوية أو دينية؛

- (ث) ضمان توفير الحماية الاجتماعية للمرأة وتقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي لها، بما في ذلك برامج التعافي في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19 المقترنة بحزم تحفيزية، لضمان حصول المرأة على فرص عمل رسمي في القطاعين الخاص والعام وكذلك على فرص ريادة الأعمال؛
- (خ) ضمان حصول المرأة على الرعاية الصحية، ولا سيما خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك بالنسبة لأكثر الفئات حرماناً من النساء والفتيات؛
- (ذ) ضمان وضع واعتماد خطط عمل وطنية لتحقيق تكافؤ الجنسين بحلول عام 2030 وتنفيذها بفعالية؛
- (ض) تعزيز تنفيذ السياسات المراعية للفوارق بين الجنسين ومشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، بالتعاون مع المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لإيجاد أوجه تأزر من أجل التقدم والتغيير التحويلي؛
- (أ أ) الالتزام بالسياسات والإجراءات التي تدعم وتعزز مشاركة المرأة في الاقتصاد، بما يشمل التزامات المشتريات العامة، وبناء القدرات، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتيسير الحصول على التمويل، والوصول إلى شبكات الأعمال التجارية، وإقرار حقوق الملكية؛
- (ب ب) ضمان التخلص السليم من النفايات الطبية وفصلها لتجنب تلوث النظم الإيكولوجية، مع ضمان ألا ينشأ عن هذه الممارسات خطر انتقال الأمراض أو تعريض سلامة العاملين الصحيين والمرضى للخطر؛
- (ج ج) دعم السياسات والإجراءات التي تضع تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، بما فيها المشاريع المملوكة للنساء ورواد الأعمال الشباب، وقدرة تلك المشاريع على الصمود، في صميم خطط التعافي من جائحة كوفيد-19 وخطط التنمية المستدامة؛
- (د د) زيادة فرص الحصول على التمويل الموجه إلى المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ودعم اندماجها في سلاسل القيمة الشاملة والمستدامة، والانخراط في الإنتاج والتجارة المراعيين للبيئة؛
- (ه ه) إدراج أهداف الاستدامة وخفض انبعاثات الكربون في حزم الاستجابة الاقتصادية؛
- (و و) الجمع، حيثما أمكن، بين تخفيف عبء الديون عن البلدان المثقلة بالديون والاستثمارات في الطبيعة والمناخ من خلال مبادلة الديون بتدابير لحفظ الطبيعة ومبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ؛
- (ز ز) تيسير التحول الرقمي من خلال إتاحة إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات والمهارات الرقمية لتسريع التقدم نحو التنمية المستدامة؛
- (ح ح) تحقيق الاتصال الرقمي العالمي من خلال البنى التحتية الكافية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير إمكانية الوصول إلى الإنترنت كمنفعة عامة؛
- (ط ط) زيادة الجهود الرامية إلى التعلم والتدريب وإدارة المعارف وتنمية القدرات من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

- (ي ي) بناء قدرات بحثية وطنية أقوى في البلدان النامية؛
- (ك ك) زيادة مشاركة المرأة في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ومشاركة الشابات في الدورات الأكاديمية التي تنظم في تلك المجالات؛
- (ل ل) زيادة فعالية صنع السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتوسيع نطاق تطبيق الحلول العلمية والتكنولوجية والابتكارية، وتحسين الاستشراف المستقبلي والتقييم التكنولوجي لتعزيز فهم المخاطر والفوائد وخيارات السياسات العامة لتوجيه الابتكار بطرق لا تترك أحدا خلف الركب؛
- (م م) الاضطلاع بمبادرات للاستشراف الاستراتيجي والتقييم التكنولوجي بهدف تحسين فهم الآثار الاجتماعية الاقتصادية والبيئية للتكنولوجيات الجديدة والمبتكرة؛
- (ن ن) دمج مصارف الجينات الدولية والوطنية في تدابير إصلاح نظم البذور في حالات الطوارئ؛
- (س س) إعطاء الأولوية لإتاحة بذور جيدة للأصناف النباتية المكيفة محليا ولتوريد تلك البذور وتوزيعها، ودعم التدخلات المحلية لإنتاج البذور لصالح صغار المزارعين المعرضين للخطر؛
- (ع ع) الإسراع في تطبيق حلول رقمية لفائدة المزارعين والعاملين الميدانيين، بما يشمل منظمات البحوث الزراعية، وأخصائيي الإرشاد، وأمناء مصارف الجينات؛
- (ف ف) إعادة تنظيم الميزانيات الوطنية بحيث تستند إلى نظم ميزنة الأداء البرنامجي، من أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة في الميزانيات وتيسير رصد الأداء والتقدم المحرز نحو تحقيقها؛
- (ص ص) سد الفجوة الرقمية، وتطوير موارد تعليمية مفتوحة ذات جودة عالية، وبناء مشاعات رقمية كأحد مكملات التعلم وجها لوجه، للتمكين من التعلم المدعوم بالتكنولوجيا الشامل للجميع والمنصف؛
- (ق ق) زيادة التعاون الرقمي عبر الحدود والقطاعات، وتسريع تنمية المجتمعات الرقمية؛
- (ر ر) تعميم منع الجريمة والعدالة الجنائية في خطط التعافي؛
- (ش ش) النهوض بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، بوسائل منها آليات منع الجريمة والعدالة الجنائية، من أجل النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والتنمية المستدامة؛
- (ت ت) تعزيز التعاون الدولي في المسائل الجنائية لتفكيك الشبكات الإجرامية ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بشكل فعال؛
- (ث ث) اعتماد نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره مراعاة للمنظور الجنساني لتعزيز السياسات والممارسات والشراكات التي تشجع الهجرة النظامية الآمنة المنظمة؛
- (خ خ) ضمان اتباع نهج تحتوي المهاجرين في جهود الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، وتيسير حصول المهاجرين على المعلومات والخدمات الأساسية على نحو منصف، بما في ذلك الخدمات الصحية والتطعيمات؛
- (ذ ذ) مكافحة العنصرية وكرهية الأجانب والتمييز من خلال الترويج لخطاب أكثر توازنا قائم على الأدلة يركز على طرق استفادة الاقتصادات والمجتمعات من الهجرة؛
- (ض ض) الاستفادة من المساهمات والتحويلات المالية للمغتربين في بلدانهم الأصلية؛

- (أ أ أ) زيادة مستوى الطموح في تعبئة الموارد المحلية والعامة والخاصة، وتعزيز البيئة المؤاتية للاستثمارات المستدامة، والوفاء بالالتزامات المتعلقة بالتعاون الإنمائي الدولي الفعال والشامل للجميع؛
- (ب ب ب) إدراج سياسات سليمة للمنافسة وحماية المستهلك في مجموعة السياسات المعتمدة لتحقيق انتعاش اقتصادي شامل ومستدام، لجعل الأسواق تعمل بشكل أفضل من أجل المستهلكين ومؤسسات الأعمال؛
- (ج ج ج) تعزيز الجهود الرامية إلى وضع مجموعة عالمية ومتناسكة وسليمة من المعايير المتعلقة بتقديم التقارير المتصلة بالاستدامة التي من شأنها أن توفر بيانات عالية الجودة وقابلة للمقارنة، وتضمن الاتساق والترابط بين التقارير المالية والمتعلقة بالاستدامة؛
- (د د د) تعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية، وخاصة بالنسبة للبلدان التي تعيش أوضاعاً هشة، لتلبية الطلب على البيانات لتنفيذ خطة عام 2030، ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها والإبلاغ عنها؛
- (ه ه ه) وأخيراً، يجب على الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من الجهات الفاعلة الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية وغير الحكومية أن تواصل التصدي للتحديات العالمية لتغير المناخ، والهجرة، وأزمات الصحة العامة، والتجارة الدولية. ومن الأمور المشجعة زيادة التعاون بين مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة. ويمكن أن توفر تعددية الأطراف حلاً لا تستطيع فرادى الدول أو الجهات الفاعلة أن تقدمها بمفردها. والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرون مدعوون إلى تجديد التزامهم بتعددية الأطراف التي تمكن من التعاون في مواجهة التحديات العالمية، وترفض النزعة القومية الحماسية، وتلبي احتياجات أشد الفئات ضعفاً.